S/PV.9494

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9494**

الأربعاء، 6 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد مونتالفو سوسا/السيد دي لا غاساكا لوبيس دومينغيس	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بولسانكي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة مطر
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد ياماناكا

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-38621 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وبولندا والدانمرك ورومانيا ولاتفيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسيد راميش راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيدة هيدا سامسون، القائمة بالأعمال في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (*تكلم بالإنكليزية*): لقد حل فصل الشتاء البارد في أوكرانيا التي تمزقها الحرب. ويفاقم تكثيف الهجمات الروسية على منشآت الطاقة في البلد، وسط تساقط الثلوج الكثيف ودرجات الحرارة المنخفضة لحد التجمد، الظروف الإنسانية العصيبة في جميع أنحاء البلد. وما زلنا نطالع، منذ الإحاطة السابقة التي قدمتها إلى مجلس الأمن قبل أسبوعين (انظر S/PV.9483)، تقارير يومية عن هجمات على الهياكل الأساسية المدنية الحيوية في أوكرانيا والتي أسفر الكثير منها عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

وتحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منذ أن شنت روسيا غزوها الشامل لأوكرانيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، من مقتل 065 10 مدنيا وإصابة 679 18 آخرين. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. وقد كانت معظم الخسائر في صفوف المدنيين ناجمة عن القصف واستخدام راجمات الصواريخ في المناطق القريبة من خط المواجهة. غير أن الهجمات تصاعدت مؤخرا على المناطق المأهولة بالسكان في جميع أنحاء البلد. ففي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت كييف لأكبر هجوم باستخدام الطائرات المسيرة منذ شهور. ولا يزال الوجود المكثف للمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام يخلف أثرا كبيرا على المدنيين وسبل عيشهم، لا سيما في المناطق الريفية والأراضي الزراعية. وتسببت تلك المتفجرات منذ آب/أغسطس في مقتل 31 شخصا وإصابة 98 آخرين، معظمهم من الرجال والفتيان. ولا بد من وقف الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية على الفور. فهي محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، كما أنها ببساطة غير مقبولة.

ونتيجة للحرب، أُجبر 10 ملايين شخص على الفرار من ديارهم، بما في ذلك 3,7 مليون نازح داخليا وأكثر من 6,3 مليون لاجئ مسجلين على مستوى العالم. وبينما يمكننا محاولة إحصاء أعداد القتلى أو الجرحى أو النازحين، فليس بوسعنا قياس كامل الخسائر الدائمة التي يتكبدها السكان المدنيون جراء هذه الحرب المدمرة. فبالإضافة إلى الأرواح البشرية التي أُزهقت والأسر التي تفرق شملها والإصابات الجسدية التي غيرت مجرى حياة المصابين، سيستمر تأثير الحرب على الصحة النفسية لملايين الأوكرانيين لعقود قادمة.

وغالبا ما يعاني الأطفال من الصدمة الدائمة الأكبر في أي نزاع. وفي أوكرانيا، يواجه الأطفال أيضا اضطرابا كبيرا في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، مما سيؤثر على حياتهم لسنوات. فقد ألحق القتال أضرارا بمئات المدارس والمنشآت الصحية والطبية أو دمرها. ونظرا للحالة الأمنية، لم يتمكن سوى نصف الأطفال في الأراضي الخاضعة لسيطرة أوكرانيا، وعددهم 3,9 مليون طفل، من الالتحاق بالمدارس بالحضور الشخصي وبدوام كامل منذ بداية العام الدراسي.

وجراء الحرب، تواجه النساء في أوكرانيا خطر التعرض للعنف الجنسي والجنساني بشكل متزايد. وتتضرر النساء أكثر من الرجال من زيادة معدلات الفقر الناجمة عن الحرب. وتتحمل النساء قدرا أكبر من أعمال الرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر بسبب الانفصال الأسري والافتقار إلى مرافق رعاية الأطفال وإغلاق المدارس. ومع ذلك، فإن النساء يضطلعن منذ بداية الحرب بأدوار حيوية جديدة في مجتمعاتهن المحلية. فمعظم العاملين في الخطوط الأمامية والمتطوعين والمسعفين في أوكرانيا من النساء.

ستظل جميع محطات الطاقة النووية الأربع في أوكرانيا في خطر ما استمرت الحرب. وقد أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم السبت بأن محطة زابوريجيا للطاقة النووية – وهي أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا وقريبة بشكل خطير من خط المواجهة – تعرضت لانقطاع كامل للكهرباء من مصادر الإمداد بالطاقة خارج الموقع. وكانت تلك المرة الثامنة التي يتكرر فيها هذا الأمر منذ بدء الغزو. وفي يوم الأربعاء الماضي، أبلغ فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في محطة خميلنيتسكي للطاقة النووية، التي تقع في غرب أوكرانيا، عن سماع عدة انفجارات بالقرب من المحطة. ولم تتعرض المحطة لضرر مباشر؛ غير أن الحادث كان بمثابة تذكير بالمخاطر التي تواجهها المواقع النووية الأوكرانية، حتى تلك البعيدة عن القتال الفعلي. ويجب السماح بعمل جميع المواقع النووية بصورة آمنة، كما يجب حمايتها لتجنب العواقب الكارثية المحتملة.

على الرغم من التقارير التي تفيد بزيادة الشحنات في البحر الأسود، لا تزال الحرب تشكّل مخاطر كبيرة على الملاحة المدنية وقدرة أوكرانيا على تصدير الحبوب. فمنذ 11 تموز/يوليه، سجلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 32 هجوما ألحقت أضرارا بمرافق إنتاج الحبوب وتصديرها في الأراضي الأوكرانية الخاضعة لسيطرة أوكرانيا أو دمرتها. وضربت الهجمات الروسية المنشآت المرفئية وصوامع الحبوب ومركبات نقل الحبوب. وأثرت معظم الهجمات على البنية التحتية في منطقة أوديسا، حيث تقع موانئ البحر الأسود ونهر الدانوب. وفي أعقاب تعليق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، قلصت تلك الهجمات إلى حد كبير من قدرة أوكرانيا على تصدير الأغذية. وفي ظل تضرر العديد من المرافق وتقلص طرق التصدير، فإن تكلفة الخدمات اللوجستية آخذة في الارتفاع.

وكما كان الحال في العام الماضي، كان عام 2023 مدمرا لشعب أوكرانيا. وإذا لم تُتخذ خطوات عاجلة لعكس هذا المسار، فقد يكون العام المقبل أكثر تدميرا وأقل قابلية للتنبؤ. وأكرر دعوة الأمين العام جميع الدول الأعضاء إلى القيام بدورها لإرساء أسس السلام – السلام الذي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*): كما سمع المجلس من فوره من الأمين العام المساعد ينتشا، لا يزال المدنيون في أوكرانيا، بمن فيهم النساء والأطفال، يدفعون ثمنا باهظا للحرب. كما لو أن التأثير الوحشي لأكثر من 21 شهرا من القتال منذ شباط/فبراير 2022 لم يكن كافيا، يواجه ملايين الأطفال والنساء والرجال الآن احتمال شتاء آخر من المصاعب الشديدة وسط تأثير الهجمات المتزايدة على المستشفيات ونُظم نقل الكهرباء وإمدادات الغاز والمياه.

وقد بلغت الوفيات والإصابات وحجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المدنية الحيوية مستويات مذهلة. وبات الكثيرون محرومين من التدفئة وإمدادات الكهرباء والمياه، لا سيما في الشرق والجنوب. ووسط درجات الحرارة المنخفضة إلى حد التجمد، يهدد هذا الضرر على وجه الخصوص بقاء الفئات الأضعف، ومن بينهم كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يعانون بالفعل بسبب تعطل الخدمات الأساسية جراء الحرب.

وتبعث الحالة على بالغ القلق. ولا بد لي من التأكيد مجددا على أن القانون الدولي الإنساني واضح جدا: يجب ألا تستهدف الهجمات

المدنيين أو المرافق المدنية أبدا ويجب توخي الحذر الدائم لتجنيبهم الأذى في جميع الأوقات.

يهدف عمل العاملين في المجال الإنساني إلى إنقاذ الأرواح وحماية الكرامة في خضم الحروب والكوارث. ولا يزال هذا هدفنا الثابت في أوكرانيا. وحتى الآن في عام 2023، قدم ما يقرب من 560 شريكا في المجال الإنساني – معظمهم من المنظمات المحلية – خدمات المساعدة والحماية الضرورية للحياة لأكثر من 10 ملايين شخص. وما تبديه تلك المنظمات من التزام وصمود في تقديم تلك الاستجابة مثير للإعجاب حقا، خاصة الآن، وهي تسابق الزمن في ظل أحوال جوية قاسية لدعم المدنيين بالخدمات والإمدادات التي يحتاجون إليها لاجتياز فصل الشتاء القارس. وفي الأسابيع الأخيرة، قدم العاملون في المجال الإنساني لأكثر من 000 361 شخص شكلا من أشكال المساعدة الشتوية المباشرة، بما في ذلك التدفئة لفصل الشتاء وإصلاح وصيانة أنظمة الطاقة والتدفئة والمواد التي تشتد الحاجة إليها لإصلاح المنازل.

وتتواصل جهود مماثلة استجابة للاحتياجات الأوسع نطاقا في جميع المناطق المتضررة في أوكرانيا. وفي الأسبوع الماضي، وصلت القافلة المشتركة المائة بين الوكالات في عام 2023 إلى مدينة تشاسيف يار، وهو ما شكل حدثا بارزا. وعلى مدار العام، قدمت هذه القوافل مساعدات بالغة الأهمية لقرابة 000 400 شخص من سكان المجتمعات المحلية على الخطوط الأمامية المتضررة بشدة في مختلف المقاطعات من خاركيف، ودونيتسك، وزابوريجيا إلى دنيبرو، وخيرسون، وسومي. وتعزز هذا الدعم إلى حد كبير بفضل عمليات إيصال الإمدادات التي نفذتها فرادى المنظمات الصغيرة. وجرى ذلك في ظل عقبات كبيرة، يظل التحدي الأكبر من بينها عدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية عبر خط المواجهة في دونيتسك، ولوهانسك، وخيرسون، وزابوريجيا.

وفي هذا المنعطف، يجب أن أشدد على أنه بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية وتيسيرها لجميع المدنيين المحتاجين، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. والعوائق التي تحرم المدنيين من الضروريات للبقاء على قيد الحياة تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. ومن الشواغل الرئيسية الأخرى للمجتمعات المحلية الواقعة على خط المواجهة وجود الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة التي تتسبب في وقوع إصابات مأساوية كان يمكن تجنبها والتي تعوق إلى حد كبير انتعاش المجتمعات المحلية. وتكتسي أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية أهمية حاسمة لمنع وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين، لا سيما بين الأطفال.

ولن يكون أي من هذه الأعمال الإنسانية الحيوية ممكنا من دون دعم المانحين المُذهل لخطة الاستجابة الإنسانية لأوكرانيا، التي تلقت 2,3 بليون دولار من أصل 3,9 بلايين دولار مطلوبة في عام 2023. لكن العجز البالغ 1,6 بليون دولار لا يزال كبيرا. وهذا يعني أن المدنيين صاروا محرومين من مأوى منقذ للحياة. وتواجه النساء والفتيات والفتيان مخاطر العنف والاستغلال، في حين تتعرض حياة الناس للخطر بفعل انقطاع إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأولية الآمنة والمنقذة للحياة. ولن يتمكن المدنيون من حماية إنتاجهم الغذائي وسبل عيشهم أو استعادتها، مما يزيد من تأثير انعدام أمنهم الغذائي. واستمرار الدعم المالي أمر بالغ الأهمية لمواصلة العمليات الإنسانية حتى نهاية عام 2023 وحتى عام 2024، وما دام المدنيون يتحملون الخسائر الفادحة للحرب.

على الرغم من الهجمات المستمرة على الموانئ والبنية التحتية للحبوب التي أبرزها الأمين العام المساعد ينتشا، فقد زادت باطراد الصادرات من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود عبر الممرات الجديدة التي أُعلن عنها في آب/أغسطس. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فقد نُقل نحو 7 ملايين طن متري من السلع عبر تلك الممرات، نفهم أن نحو 70 في المائة منها عبارة عن حبوب ومواد غذائية أخرى. ومع الأخذ في الاعتبار الطرق الأخرى، كان الحجم الإجمالي للمواد الغذائية المصدرة من أوكرانيا الشهر الماضي مماثلا لما صُدّر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

غير أنه لا تزال هناك مخاطر كبيرة بسبب الضربات الجوية والألغام البحرية ولا تزال الموانئ البحرية العميقة الأوكرانية تعمل بأقل بكثير من طاقتها الاستيعابية المحتملة. وفي حادث وقع في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، هزت انفجارات ناقلة سوائب محملة بالقمح. ولحسن الحظ، لم تتضرر السفينة بشدة وتمكنت من مواصلة رحلتها.

وتستمر المستويات العالية من الصادرات الزراعية من الاتحاد الروسي، في المقام الأول عبر البحر الأسود، حيث أعلنت وزارة الزراعة الروسية عن توقعات بمحاصيل حبوب وفيرة جدا في عام 2023. وفي الشهر الماضي، أفاد الاتحاد الروسي أيضا بنقل دفعة أولى مما إجماليه 000 200 طن متري من الحبوب التي تعهد بالتبرع بها إلى ستة بلدان أفريقية.

واستمر مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأسعار الغذاء في الانخفاض، وكان من بين العوامل التي دفعت بهذا الاتجاه تراجع أسعار الحبوب على الصعيد الدولي. لكن التقلبات لا تزال قائمة، وما زلنا نؤكد ضرورة كفالة ربط جميع مصادر الصادرات الغذائية بسلاسل الإمداد العالمية على نحو آمن ومستدام. ويواصل الأمين العام مساعيه النشطة دعما لذلك.

بينما لا تزال أوكرانيا تتعرض للهجوم وفي حالة نزاع، ستستمر الظروف التي تسبب هذا الدمار والبؤس والآثار المتتالية في جميع أنحاء العالم. ومع اقترابنا من نهاية عام 2023 والدخول في عام 2024، يجب أن نضاعف جهودنا لمنع المزيد من التصعيد في أوكرانيا. ويجب على المجلس أن يفعل مُجتَمِعا كل ما في وسعه لإنهاء تلك الحرب المأساوية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ينتشا والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما.

تواصل روسيا الحرب العدوانية التي بدأتها ضد أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022. ويواجه السكان شتاء ثانيا من الحرب – شتاء ثانيا تواصل فيه روسيا قصف البنية التحتية الحيوية للبلد في تحد للقانون الدولي الإنساني. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو يوم إحياء ذكرى المجاعة الكبرى، ضربت 75 طائرة مسيرة إيرانية من طراز شاهد كييف في هجوم على نطاق لم يسبق له مثيل منذ بداية النزاع. وتتكرر تلك الهجمات كل ليلة تقريبا. وترمي حملة الضربات الجوية هذه إلى تحقيق نفس هدف العام الماضي، وهو إغراق المدنيين في حالة من الخوف. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تسببت الهجمات الروسية في الشتاء الماضي في حرمان أكثر من 12 مليون شخص من الكهرباء أو في عدم حصولهم إلا على إمدادات محدودة من الطاقة لأسابيع في درجات حرارة منخفضة إلى حد التجمد، فيما عطلت أيضا إمدادات المياه وأنظمة التدفئة. ولا تزال الخسائر الإنسانية الناجمة عن النزاع في تزايد. وقد قتل أكثر من 000 10 مدني حتى الآن. وأدت الحرب إلى أكبر موجة نزوح للسكان في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، حيث صار 7,5 مليون شخص في عداد اللاجئين ونزح 6,5 مليون شخص آخر. وتواصل روسيا مهاجمة الهياكل الصحية، التي دُمر أكثر من 300 1 منها، وفقا لمنظمة الصحة العالمية.

وتواصل روسيا منع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الوصول إلى المدنيين في مقاطعات دونيتسك، وخيرسون، ولوهانسك، وزابوريجيا وعددهم أربعة ملايين نسمة. ونحثها على السماح بإيصال المعونة إلى تلك المناطق. وتدين فرنسا الهجمات الروسية على العاملين في المجال الإنساني وتثني على العمل الرائع الذي تقوم به الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في ظروف صعبة.

لا تزال روسيا تحتجز الأمن الغذائي العالمي رهينة. ففي 17 تموز/يوليه، علقت من جانب واحد مشاركتها في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وقصفت بشكل منهجي البنية التحتية للحبوب والموانئ في أوكرانيا منذ ذلك الحين. وتدين فرنسا تلك الضربات وتؤيد جهود الأمم المتحدة لإعادة إنشاء ممر آمن للتصدير في البحر الأسود إلى البلدان الضعيفة. وتواصل فرنسا، بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين، العمل من

أجل تمكين أوكرانيا من تصدير الحبوب، لا سيما في إطار ممرات التضامن. كما نحشد الجهود في إطار مبادرة "الحبوب من أوكرانيا". وفي هذا الصدد، دعمت فرنسا، عن طريق برنامج الأغذية العالمي وشركائه، إيصال 000 25 طن من الحبوب إلى نيجيريا و 000 32 طن إلى السودان بقيمة إجمالية 8,3 مليون يورو. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر في كييف، أعلنا عن مساهمة جديدة بقيمة ثلاثة ملايين يورو لتوريد الحبوب الأوكرانية إلى البلدان المتضررة بشكل خاص من الأزمة، بالإضافة إلى شحنات الحبوب التي دعمنا إرسالها إلى نيجيريا والسودان والصومال واليمن.

وستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب أوكرانيا والشعب الأوكراني من خلال تزويدهم بكل الدعم الذي يحتاجون إليه لممارسة حقهم في الدفاع عن النفس بغية استعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا ومدير التنسيق راجاسينغام على إحاطتيهماليوم.

منذ شباط/فبراير من عام 2022، أسفرت الحرب العدوانية الروسية غير القانونية على أوكرانيا عن مقتل قرابة 000 10 مدني وإصابة أكثر من 000 18 شخص ونزوح أكثر من ستة ملايين. والأعداد مذهلة وتستمر في الزيادة. ولا يشكل العدوان الروسي تحديا مباشرا لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل أسفر أيضا عن أزمة إنسانية هائلة كانت لها عواقب تجاوزت أوروبا بكثير. ونسمع قائمة متزايدة باستمرار من المبررات المنافية للمنطق من روسيا لشن ومواصلة هذه الحرب غير المبررة – اجتثاث النازية؛ الناتو؛ انتشار العوامل البيولوجية الممرضة بواسطة الخفافيش والطيور؛ شن حملة ضد عبدة الشيطان؛ تنفيذ مهمة إنسانية لحماية المتكلمين بالروسية؛ رهاب روسيا. والقائمة تطول. وتأمل روسيا أن يصدق الناس أكاذيبها إذا تكررت بما فيه الكفاية، ولكن بغض النظر عن محاولاتها لإخفاء طموحاتها الإمبريالية، فإن الطريق لإنهاء هذه الحرب كان دائما اعتياديا وبسيطا ومباشرا. يجب على روسيا وقف عدوانها والانسحاب من الأراضي الأوكرانية المعترف بها دوليا.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن تكتيكات روسيا وسلوكها في هذه الحرب. فروسيا لم ترتكب جرائم حرب لا توصف فحسب ولكنها سعت، في الشتاء الماضي، إلى تدمير البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا وحرمان الناس من التدفئة والكهرباء في أبرد وقت من السنة. وبينما نقترب من فصل شتاء بارد آخر، نتوقع أن تحاول روسيا القيام بذلك مرة أخرى. وشُنت بالفعل غارات جوية يبدو أنها تستهدف المنظومات الدفاعية المنصوبة لحماية البنية التحتية للطاقة. وفي اليوم الذي أحيت فيه أوكرانيا ذكرى المجاعة الكبرى، التي أودت بحياة عدة ملايين من الناس، شنت روسيا هجوما كبيرا بطائرات مسيرة على كييف وأماكن أخرى. ونعتقد أن ذلك علامة على ما سيأتي. كما تقوض روسيا الأمن البحري بتهديدها لحرية النقل البحري الدولي وأمنه. وبمضايقة السفن وتهديدها والتدخل في الملاحة ومهاجمة الهياكل الأساسية البحرية، تصرفت روسيا بطريقة لا تتسق مع مقاصد ومبادئ المنظمة البحرية الدولية على النحو المنصوص عليه في المادة 1 من اتفاقيتها. إن سلامة وأمن الملاحة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على سلامة سلاسل الإمداد العالمية. وعلى الرغم من ذلك، تواصل روسيا شن هجمات شبه يومية بالطائرات المسيرة والصواريخ على البنية التحتية البحرية والموانئ ومرافق تخزين الحبوب في أوكرانيا. وهي تهدد وتهاجم السفن التجارية في البحر الأسود وتحتجز سفن البحث والإنقاذ، فضلا عن أطقمها.

ومنذ انسحاب موسكو من جانب واحد من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، دمرت أكثر من 000 300 طن متري من الحبوب – وهي كمية تكفي لإطعام قرابة 15 مليون شخص لمدة شهر. ولم يتسن فتح الممر الإنساني في البحر الأسود واستئناف الصادرات الغذائية، مما سمح بوصول أكثر من 6,3 مليون طن متري من الحبوب والبضائع الأخرى إلى الأسواق الدولية منذ آب/أغسطس، إلا بفضل جهود أوكرانيا وشركائها. وتؤكد هذه الشحنات الضخمة الطلب العالمي على الحبوب الأوكرانية. واليوم، يواجه أطقم البحارة في البحر الأسود وبحر آزوف مخاطر كبيرة من أجل تسهيل حركة الإمدادات الغذائية والسلع من أوكرانيا إلى بقية العالم. إن أسواق الغذاء العالمية أكثر تقلبا

وأقل استقرارا وأقل قدرة على الصمود، مما يهدد إمكانية الحصول على الغذاء في أماكن أخرى من العالم. وبينما تستحوذ روسيا على حصة أكبر من أسواق الحبوب العالمية على حساب أوكرانيا، فإنها تزيد من قدرتها على الاستفادة من الصادرات الزراعية لتحقيق مكاسب سياسية على حساب الدول التي تعتمد الآن على روسيا في تأمين غذائها. وبتجاهلها الصارخ لسلامة وحرية البحار، فليس من المستغرب أن تفشل روسيا في محاولتها لإعادة انتخابها لعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية للمرة الأولى منذ عام 1960.

إن كل جلسة لمجلس الأمن تذكرنا بأننا يجب أن نواصل العمل لتحقيق السلام العادل والدائم في أوكرانيا بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ونقدر أيما تقدير الجهود التي تبذلها أوكرانيا والعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم للتخفيف من الآثار الإنسانية والاقتصادية السلبية لأزمة الغذاء العالمية التي تفاقمت بسبب الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما.

لم يتوقف العدوان العسكري غير المبرر الذي تشنه روسيا من دون سابق استفزاز على أوكرانيا. وتستمر معاناة المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية في أوكرانيا وتزداد الاحتياجات الإنسانية للسكان سوءا. ويتجاوز نطاق تأثير العدوان العسكري أي شيء شهدته أوروبا خلال هذا القرن، مما أدى إلى استمرار المعاناة الإنسانية وموت المدنيين الأبرياء والتدمير المتعمد للبنية التحتية الحيوية والنزوح الجماعي للناس داخل أوكرانيا وخارجها. ولا يحصل ملايين الأشخاص على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والتدفئة، في حين أن الإمدادات الغذائية آخذة في النفاد. وسيزيد الشتاء الوضع الصعب سوءا. ومن الضروري توفير إمكانية الوصول الآمن للمنظمات الإنسانية لضمان إيصال مواد الإغاثة وليتسنى إجلاء الناس بأمان من المناطق التي تتعرض للهجوم. ومع اقتراب العام من نهايته وفي ظل غياب أي آفاق لإنهاء الحرب، نخشى أن يظل ملايين الأشخاص نازحين داخليا في أوكرانيا في عام 2024، فيما يوجد قرابة ستة ملايين لاجئ خارج البلد. كما سُجلت هجمات على المرافق الطبية والمدارس وغيرها من البنى التحتية وهي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني.

ولا تزال حالة المدنيين، والأطفال على وجه الخصوص، تمثّل تحديا. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن مكتب المدعي العام لأوكرانيا، قُتل ما مجموعه 512 طفلا وأصيب أكثر من 152 1 في أوكرانيا منذ بدء الغزو الروسي. وتشير تقارير موثوقة إلى أن القوات الروسية نقلت قسرا ما يصل إلى 1,6 مليون لاجئ أوكراني إلى الأراضي الروسية. وبحسب جماعات حقوق الإنسان، أُجبر الكثيرون منهم على التخلي عن جنسيتهم الأوكرانية. ومع أنّ روسيا تحاول تصوير أفعالها على أنها عمليات إجلاء إنساني، فإن النقل القسري يُصنف كجريمة حرب بموجب القانون الدولي. وقد أشارت عدة تقارير إلى أدلة دامغة تثبت أن السلطات الروسية ارتكبت طائفة واسعة من الانتهاكات التي يشكل الكثير منها جرائم حرب، ومنها القتل العمد والهجمات على المدنيين والحبس غير المشروع والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي، فضلا عن عمليات نقل الأطفال وترحيلهم قسرا.

ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن واحدة من كل ثلاث أسر أوكرانية تعاني من انعدام الأمن الغذائي وأن الحالة أسوأ في بعض المناطق في الشرق والجنوب. ولا تزال الحرب تخلف آثارا إنسانية بعيدة المدى تتجاوز حدود أوكرانيا، لتشمل مختلف أنحاء أوروبا والعالم، خاصة بعد أن أوقفت روسيا مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وخلّف ذلك تأثيرا خطيرا على إمدادات الحبوب والمواد الغذائية الأساسية الأخرى القادمة من أوكرانيا، مما أثر على العديد من البلدان والمناطق في العالم التي تواجه بالفعل مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. ونشيد بجهود أوكرانيا لمواصلة تصدير الحبوب من الموانئ الأوكرانية عبر الممر الإنساني في البحر الأسود.

يجب على روسيا أن توقف الحرب التي بدأتها من دون أي مبرر. ويجب أن توقف عدوانها الذي يدمر جارتها عمدا. ويجب أن تضع حدا لمغامرة خطيرة لا تزال تقتل الأبرياء وتهدد الهيكل الأمني

الأوروبي. وهذا هو السبيل الوحيد لدعم إحلال سلام عادل ودائم يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما.

تسببت الأزمة المستمرة في أوكرانيا في دمار هائل للبنية التحتية على نطاق واسع، فيما تسير جهود إصلاحها ببطء. وفي الآونة الأخيرة، شهدت أوكرانيا وروسيا وبلدان أخرى في البحر الأسود أحوالا جوية قاسية قل نظيرها مثل العواصف الثلجية التي تسببت في تعطيل وسائل النقل وإمدادات الطاقة وأدت إلى سقوط ضحايا مدنيين. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي والوكالات الإنسانية تكثيف جهود الإغاثة الإنسانية لتمكين الناس المتضررين في مناطق النزاع من اجتياز فصل الشتاء بأمان.

وفقا لتوقعات مؤسسة مرموقة، سيستمر النمو الاقتصادي العالمي في التباطؤ في العام المقبل ليصل إلى أدنى مستوى له منذ عام 2020. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو الآثار الشديدة للنزاعات الجيوسياسية. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن إطالة أمد الأزمة الأوكرانية وتعقيدها لا يصب في مصلحة أي طرف وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضافر جهوده للتقليل من الآثار السلبية غير المباشرة للأزمة إلى حدها الأدنى والحفاظ على الأمن الغذائي والمالي وأمن الطاقة على الصعيد العالمي وضمان استقرار سلاسل الصناعة والإمداد العالمية وتشغيلها بسلاسة.

لا يزال موقف الصين من مسألة أوكرانيا بلا تغيير. فقد وقفنا دائما إلى جانب السلام والحوار وكنا دائما ملتزمين بتعزيز محادثات السلام بغية تحقيق وقف لإطلاق النار وإنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن. فليس هناك منتصرون في النزاعات والحروب. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ موقف هادئ وعملي وتكثيف جهودها من أجل تحقيق السلام بغية وقف القتال في أقرب وقت ممكن. وستواصل الصين التعاون مع جميع الأطراف والعمل بلا كلل لتعزيز التسوية السياسية للأزمة.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات.

يحتاج ملايين الأشخاص في أوكرانيا إلى المساعدات الإنسانية. ومع انخفاض درجات الحرارة واستمرار القتال، تتزايد هذه الاحتياجات، على الرغم من تنفيذ خطة الاستجابة لفصل الشتاء والتي تستمر حتى آذار/مارس 2024. ومن أصل المبلغ المطلوب للخطة، وقدره 3,9 بليون دولار، لم تتلق الخطة سوى 2,2 بليون دولار، مما يعني أن هناك عجزا بنسبة 44 في المائة في التمويل الذي لا يزال مطلوبا لتلبية جميع الاحتياجات الحالية. وغني عن القول إن تقييمات الاحتياجات وتوقعاتها ليست سوى مؤشرات لأن الحالة تتأثر بعوامل متعددة، مثل تطورات القتال في الميدان وسوء الأحوال الجوية والعوامل البشرية. والواقع أنّ الزيادة في الاحتياجات الإنسانية ترتبط ارتباطا مباشرا باستمرار استهداف السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك البنى التحتية الأساسية، في عمليات القصف التي تجبر العديد من المدنيين على الفرار من ديارهم.

ومن المهم أن نتذكر أن الحرب ليست حالة خارجة عن القانون وأن الأطراف المتحاربة ملزمة بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين. والطرفان المتحاربان مسؤولان عن حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال والبنية التحتية الأساسية والعاملين في المجال الإنساني والمصابين في الحرب من دون أي تمييز. ويجب عليهما أيضا تيسير وصول الإغاثة الإنسانية من دون عوائق إلى المحتاجين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين ما زالوا يدفعون الثمن الأفدح لهذه الحرب.

ونشعر بالجزع إزاء الهجمات على البنية التحتية الصحية والمرافق التعليمية والزراعية. فهذه الهجمات غير مقبولة، لا سيما في سياق عالمي يشهد تزايدا مطردا في الاحتياجات الإنسانية، حيث من المرجح أن يؤدي تعطل سلاسل الإمدادات الغذائية إلى تدهور الأمن الغذائي للبلدان أو المناطق الضعيفة أصلا.

ويشدد بلدي على الحاجة الملحة إلى تعزيز اليقظة في حماية مرافق الطاقة للحؤول دون وقوع أي حوادث خطيرة. وقد تجنبنا بأعجوبة كارثة مهلكة محتملة جراء الحادث الذي وقع قبل بضعة أيام، عندما انقطع التيار الكهربائي عن محطة زابوريجيا لتوليد الطاقة.

وعلاوة على ذلك، يجب إصلاح آثار تدمير سد كاخوفكا على وجه السرعة بغية جبر الأضرار الجسيمة التي لحقت بسكان المنطقة ومساعدتهم على حماية أنفسهم من المخاطر البيئية وتمكينهم على المدى الطويل من استئناف أنشطتهم، ولا سيما الزراعة وصيد الأسماك والحراجة، دونما خوف على صحتهم.

كما ندعو الطرفين المتحاربين إلى الامتناع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل ذات الأثر العشوائي، مثل الألغام أو الذخائر العنقودية أو غيرها من الأسلحة الموجهة عن بعد.

ويدعو بلدي الأطراف كافة إلى الالتزام بالبحث عن حل دبلوماسي. ونشجع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تعزيز لغة الحوار بين الأطراف وإعادة بناء الثقة وإعادة فتح قنوات التواصل. فكل يوم يمر يفوق الاحتمال وكل وفاة خسارة كبيرة.

أود أن أختتم بياني بتكرار دعوة بلدي للبلدان التي لها تأثير على طرفي الحرب لحثهما على تفعيل قنوات الدبلوماسية وإجراء مفاوضات بحسن نية من أجل إعطاء فرصة للسلام والتعايش السلمي.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما وعملهما الدؤوب في أوكرانيا وخارجها.

لا يزال عدوان روسيا العسكري على البلد المجاور لها مستمرا بلا هوادة. وقبل عشرة أيام، وبعد موجة جديدة من الهجمات بالطائرات المسيرة على العاصمة كييف، أكد رئيس الاتحاد السويسري، في كييف، التزامنا بإحلال السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا. وأنا أكرر كلماته. وستواصل سويسرا التضامن مع الشعب الأوكراني، الآن وعلى المدى الطويل. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط في صميم التزامنا.

أولا، من الضروري مواصلة دعم الأعمال الإنسانية ومشاريع التعافي المبكر. ما يقرب من 18 مليون شخص – ما يقرب من نصف سكان أوكرانيا الحاليين – يعتمدون عليها. إن بداية فصل الشتاء، إضافة إلى تجدد الهجمات الروسية على البنية التحتية الأساسية، له تأثير كبير على السكان المدنيين. ويعاني ملايين الأشخاص من انقطاع التيار الكهربائي والتدفئة والمياه. وتشهد القافلة الإنسانية المشتركة بين الوكالات الـ 100 هذا العام، التي أرسلت في الأسبوع الماضي، على الجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمات الإنسانية. إن عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها روسيا في أوكرانيا، على الرغم من الاحتياجات الهائلة للمدنيين هناك، أمر مقلق جدا. وتساهم سويسرا في خطة الأمم المتحدة للاستجابة لفصل الشتاء لأوكرانيا، حيث تقدم معونة شتوية محددة لضمان الحماية الحيوية، وظروف المعيشة الكريمة، وتأمين خدمات الكهرباء والتدفئة.

ثانيا، يجب حماية السكان المدنيين. لقد قتل ما لا يقل عن 000 10 مدني وأصيب أكثر من 500 18 آخرين منذ شباط/فبراير 2022. ولا تزال الضربات الجوية الروسية المستمرة تضيف إلى هذه الخسائر. ونتلقى تقارير شبه يومية عن هجمات دمرت أو ألحقت أضرارا بالمنازل والمدارس والبنية التحتية المدنية الأخرى في جميع أنحاء أوكرانيا. والجدير بالذكر أن الهجمات التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية أصابت مستشفيات في ساليدوف ومنطقة دونيتسك وفي مدينة خيرسون. وبموجب القانون الدولي الإنساني، تتمتع المرافق الصحية والعاملون فيها بحماية خاصة. وينطبق ذلك القانون على جميع الأطراف في جميع النزاعات المسلحة ويجب احترامه احتراما صارما في جميع الظروف.

ثالثا، يجب تعزيز الأمن الغذائي في أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم. ورحبت سويسرا بمبادرة الرئيس زيلينسكي ”الحبوب من أوكرانيا“ وإنشاء ممر إنساني في البحر الأسود. كما نرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة لتسهيل الصادرات بدون عوائق ونشدد على أهمية ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. والتجارة المفتوحة

بدون انقطاع هي الأساس لإيصال المعونة الغذائية الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ونكرر خيبة أملنا إزاء تعليق روسيا لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وندين هجماتها التي تدمر الحبوب الأوكرانية والبنية التحتية للموانئ. ولا تزال سويسرا ملتزمة بمكافحة انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما من خلال دعم عمل برنامج الأغذية العالمي وإعطاء الأولوية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في أوكرانيا، بما في ذلك تطهير الأراضي الزراعية.

ويجب أن تكون الجهود الإنسانية وحماية المدنيين والأمن الغذائي العالمي على رأس جدول الأعمال الدولي. ولا تزال سويسرا ملتزمة التزاما قويا بتلك الأهداف، سواء في هذا السياق أو في غيره. غير أننا، من أجل التوصل إلى حلول دائمة في أوكرانيا، ندعو روسيا أولا وقبل كل شيء إلى وقف عدوانها العسكري على الفور.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما وأرحب بممثل أوكرانيا في هذه الجلسة.

لا تزال البرازيل تشعر بقلق شديد إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في أوكرانيا، ولا سيما استمرار الخسائر في أرواح المدنيين، ومعاناة اللاجئين والمشردين داخليا، وتدمير البنية التحتية المدنية. ونعرب عن تضامننا العميق مع جميع المتضررين وندين بشدة الهجمات على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك شبكات الطاقة والنقل ومرافق الموانئ. ومن الضروري أن تقوم جميع الأطراف بوقف تصعيد الأعمال العدائية وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين والامتثال للقانون الدولي الإنساني. وللنزاع تأثير مباشر على الأمن الغذائي الدولي، حيث يعطل الإمدادات الرئيسية من الحبوب، ويؤثر بالفعل على الملايين، لا سيما في البلدان النامية. ونحث بقوة جميع الأطراف على ضمان المرور الآمن لصادرات الحبوب، ونكرر دعمنا لاستئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تعد خطوة بالغة الأهمية في التخفيف من مخاطر الأمن الغذائي.

ومما يؤسف له أن مجلس الأمن يجتمع مرة أخرى بدون إحراز أي تقدم في الحوار أو بوادر على وقف التصعيد. لقد تسببت الأعمال العدائية التي طال أمدها في معاناة كبيرة للسكان المدنيين، وهناك خطر متزايد من حدوث تداعيات أوسع نطاقا. إن السعي إلى السلام مسؤولية جماعية تمتد إلى جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي. وترحب البرازيل ببذل المزيد من الجهود لتحقيق تلك الغاية، وهي مستعدة للإسهام بنشاط في مبادرات السلام حالما تكون الأطراف مستعدة لاستئناف الحوار، إما مباشرة أو من خلال أطراف ثالثة. ولذلك، نحث جميع الأطراف على الدخول بدون إبطاء في مفاوضات عملية، بدعم من أطراف ثالثة ومن خلال مختلف الوسائل المنصوص عليها في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من التحديات، تعتقد البرازيل أن هناك دائما مجالا للسلام. ويجب أن نسعى جاهدين لإنهاء المعاناة والدمار اللذين يسببهما النزاع. ومن خلال الجهود المتضافرة، يمكن للمجتمع الدولي، بل وينبغي له، أن يضطلع بدور حاسم في توجيه الأطراف نحو حل سلمي. ونؤكد من جديد التزامنا الراسخ بالسلام العادل والدائم، على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما اليوم وعلى عمل فريقيهما.

لقد مر الآن ما يقرب من عامين منذ أن غزت روسيا أوكرانيا، بشكل غير قانوني ووحشي. لقد قتلت روسيا رجالا ونساء وأطفالا أوكرانيين وحرمتهم من مستقبلهم. وأصابت روسيا رجالا ونساء وأطفالا ودمرت المستشفيات التي قد يلتمسون فيها الرعاية. ودمرت روسيا البنية التحتية المدنية – المستشفيات والمدارس والمنازل والملاعب والمسارح والطرق والسكك الحديدية. ومع اقتراب فصل الشتاء، تستهدف روسيا الآن البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. ومع ذلك، لم تكسر روسيا روح وعزيمة الشعب الأوكراني أو تصميمنا على دعمه.

أولا، نشيد بعمل المنظمات الأوكرانية وشبكات المتطوعين التي تقدم الدعم الإنساني المنقذ للحياة. لقد اجتمع وزير خارجية بلدي مع

بعض تلك المنظمات خلال زيارته الأخيرة لأوكرانيا وأدهشته شجاعتها وبسالتها. وسنواصل دعم عملها، ونحث الأمم المتحدة والزملاء الآخرين على أن يحذوا حذونا.

ثانيا، كما سمعنا، يحتاج أكثر من 17 مليون أوكراني إلى مساعدات إنسانية، لكن روسيا تواصل إعاقة ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى ملايين الأوكرانيين الذين يعيشون في الأراضي الخاضعة مؤقتا لسيطرة روسيا، مما يترك هؤلاء الناس يعانون من نقص حاد في الغذاء والماء والوقود مع حلول فصل الشتاء. ولذلك، ندعو روسيا إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والسماح للعاملين في المجال الإنساني بالعمل بأمان في تلك المناطق وإيصال المعونة إلى ملايين المحتاجين.

ثالثا، شأننا شأن الآخرين، رحبنا بإنشاء ممر بحري في البحر الأسود مكن أوكرانيا الآن من توريد 5 ملايين طن من الحبوب إلى الأسواق العالمية. لقد فشلت محاولات روسيا لمنع أوكرانيا من تصدير حبوبها من خلال مهاجمة موانئها، واحتجاز الإمدادات الغذائية العالمية رهينة. وسنواصل العمل مع أوكرانيا والشركاء الآخرين لضمان أمن الممر وحماية الأمن الغذائي العالمي.

لقد تسببت روسيا في معاناة إنسانية من خلال غزوها لأوكرانيا، لذلك نحث روسيا مرة أخرى على إنهاء حربها الآن بالانسحاب من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيدة هاكمان (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

وإذ أن الحالة في الشرق الأوسط تستحوذ على اهتمام عالمي، فإن الظروف السائدة في أوكرانيا، كما سمعنا، تتطلب دعما غير منقوص من المجتمع الدولي للمساعدة على عكس الاتجاه من ويلات الحرب إلى انخراط بناء من أجل سلام أوكرانيا. أسفرت حرب الاتحاد الروسي على أوكرانيا عن سقوط أكثر من 000 28 ضحية مدنية، وتشريد حوالي 10 ملايين شخص من ديارهم، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وندرك أيضا الآثار التي خلفتها على النظم العالمية للأغذية والطاقة والوقود وآثارها على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

ومن المؤسف جدا بالنسبة لنا أن الأطفال يضطرون إلى تحمل الصدمات الجسدية والنفسية الناجمة عن الحرب. إن تأثير الحرب على ما عاشوا من تجارب له تداعيات طويلة الأجل وسيتطلب تعافيهم موارد وجهودا كبيرة. ونعتقد أن أطفال أوكرانيا، شأنهم شأن نظرائهم في كل مكان، يستحقون ما هو أفضل. إنهم يستحقون الحماية من الأذى واحترام حقوقهم.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار المنازعات عبر العديد من الخطوط الأمامية، ولا سيما الآن، عندما قللت ظروف الشتاء من قدرة السكان المتضررين على التكيف، ولا سيما النساء، والأطفال الصغار والمسنين والمرضى. ولذلك، فإننا نسترشد بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني في دعوة الأطراف المتحاربة إلى الامتناع عن مواصلة استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. يجب على جميع الأطراف أن تسعى إلى الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والضرورة العسكرية لتجنب إلحاق الأذى بالأبرياء.

ونرحب بالتزام العاملين في المجال الإنساني بالمساعدة في إنقاذ الأرواح، معرضين حياتهم لخطر كبير ومخاطر، ونغتنم هذه الفرصة لنحث، مرة أخرى، على وصول المعونة الإنسانية بدون عوائق إلى جميع المناطق التي يحتاج فيها الناس إلى الضروريات الحيوية، بما في ذلك الغذاء والماء والأدوية والخيام والملابس الدافئة والتدفئة، مع استمرار انخفاض درجات الحرارة إلى مستويات دون الصفر.

يؤمن وفدي بقوة بأن العنف ليس هو الحل وأن الوقت قد حان لإنهاء الحرب. وتعتقد غانا أن السلام في أوكرانيا يمكن تحقيقه، ولذلك نكرر التأكيد على ضرورة الدبلوماسية والحوار من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية وإيجاد تسوية دائمة وشاملة تتفق مع مبادئ القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى إنهاء الحرب، مع الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع قواته من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والمدير راميش راجاسينغام على نظرتهما الثاقبة بشأن هذه المسألة الهامة.

تشير التقديرات إلى أن الصراع المستمر بين روسيا وأوكرانيا على مدى الأشهر الـ 22 الماضية قد تسبب في آلاف الضحايا المدنيين ومئات الآلاف من الضحايا العسكريين. ومن المؤسف أن نرى الحالة على أرض الواقع تتدهور، على الرغم من جميع طلباتنا بوقف الأعمال القتالية، داخل مجلس الأمن وخارجه على حد سواء.

بدأت التداعيات تصبح كارثية. تكلفة هذا النزاع باهظة، لا سيما فيما يتعلق بأمن المدنيين. والواقع أن النتيجة الرئيسية لهذا النزاع هي المعاناة الإنسانية الهائلة، التي تتسم بأزمة إنسانية مع تشريد داخلي على نطاق هائل، وانعدام الأمن الغذائي، وانتهاك حقوق الإنسان، وتدمير البنية التحتية المدنية، والوفيات والإصابات، وسباق التسلح، من بين أمور أخرى.

يشكل النزاع في أوكرانيا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ومن المحزن أنه كلما طال أمد النزاع تصبح إمكانية تحقيق السلام وهما بشكل متزايد. إن الحالة على أرض الواقع تنزع إلى التدهور، مع ما يترتب على ذلك من آثار متعددة الأبعاد على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وفي ضوء ذلك، نكرر باستمرار التأكيد على أن الحل العسكري لهذا النزاع غير قابل للتطبيق.

إن الحالة في أوكرانيا تزداد سوءا، وزيادة تشريد السكان، وتدمير البنية التحتية الأساسية، وتعطيل الأنشطة الزراعية وإنتاج الأغذية من النتائج المؤسفة. فالعنف ضد المدنيين والقيود المفروضة على حرية التنقل، فضلا عن زيادة الطلب على المساعدة الإنسانية والتدهور الاقتصادي، كلها تشكل ضغطا هائلا على قدراتنا المشتركة على تقديم المساعدة.

الحالة الإنسانية مزرية ومن المتوقع أن تزداد تدهورا، حيث أن بداية فصل الشتاء تشكل تحديات إضافية. وعلى الرغم من الحالة المفزعة، نعتقد أنه ينبغي إعادة النظر في استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، لأنها يمكن أن تكون بداية ذات مصداقية وذات مغزى نحو الحوار من أجل الصالح العام. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي تشجيع الطرفين المتنازعين على حل هذا النزاع من خلال المفاوضات السياسية. وتدابير بناء الثقة حاسمة الأهمية وملحة.

إن تحول السرد والممارسة من منظور المواجهة إلى منظور تعاوني ليس بالأمر السهل، ولكنه ضروري. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في هذا الصدد. من هذا المنطلق، وبينما تكرر موزامبيق تأكيد موقفها المبدئي بشأن هذا النزاع، فإنها تناشد الأطراف المعنية أن تفعل ما يلي: أولا، تنفيذ وقف فوري للأعمال القتالية؛ ثانيا، استئناف المفاوضات المباشرة، بدون شروط مسبقة وبحسن نية؛ وأخيرا، اعتماد نهج بناء وشمولي وموجه نحو تحقيق النتائج، يركز على المنافع المتبادلة.

وختاما، نعتقد بكل تواضع أن ما سبق ذكره هو أكثر الطرق فعالية وقابلية للتطبيق نحو إيجاد حل مشترك ومقبول ومستدام لحل هذا النزاع.

السيد ياماناكا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر فرنسا على طلبها عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا فرصة لإعادة تأكيد تضامننا مع شعب أوكرانيا. وأود أيضا أن أشكر السيد ينتشا والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما المثيرتين للقلق.

يبدأ الشتاء الثاني منذ أن شنت روسيا حربها العدوانية غير المبررة في أوكرانيا، بدأت الثلوج تتساقط بكثافة، ودرجات الحرارة تنخفض. وفي الآونة الأخيرة، أفيد بأن إناسا لقوا حتفهم بسبب عاصفة ثلجية. قد تجبر الهجمات الروسية المستمرة على منشآت الطاقة المدنيين على اتخاذ خيارات صعبة، مثل الاختيار بين الدفء والخدمات الأساسية الأخرى، في الأشهر المقبلة.

وتشعر اليابان بقلق شديد من أن الحالة الإنسانية المتردية بالفعل في أوكرانيا قد تتحول من سيئ إلى أسوأ هذا الشتاء. لا يمكننا أن

نتسامح مع تسليح الشتاء مرة أخرى. في أيلول/سبتمبر، قبل اكتمال دخول فصل الشتاء البارد، قدمت اليابان محولين آليين إلى أوكرانيا وتخطط لتوفير 10 محولات أخرى، للمساهمة في استعادة وتعزيز إمدادات الطاقة في البلد. وتهدف اليابان أيضا إلى توفير ثلاثة توربينات تعمل بالغاز بحلول نهاية هذا العام، واثنين آخرين في طور الشراء حاليا. بمجرد تسليمها، من المتوقع أن يستفيد أكثر من 5,5 مليون شخص في أوكرانيا من هذه المحولات الآلية وتوربينات الغاز. وتشعر اليابان أيضاً بحزن عميق إزاء تجاهل روسيا الصارخ للقانون الدولي الإنساني. إن أحكام القانون ليست خيارات بل التزامات يتعين على أطراف النزاع مراعاتها وقواعد تخضع بموجبها للمساءلة. ولن تتسامح اليابان مع إمكانية إفلات المسؤولين عنها من العقاب، ويجب تحديد هوية مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومحاسبتهم.

إن عدد القتلى المدنيين في أوكرانيا الذي تحققت منه الأمم المتحدة قد تجاوز 000 10، من بينهم أكثر من 560 طفلاً. وقد تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. لماذا يتعين علينا أن نلاحظ مثل هذا المعلم القاتم؟ ولماذا كان على هؤلاء الأبرياء أن يموتوا؟ ولماذا يتعين على أولئك الذين بقوا على قيد الحياة تحمل المزيد من الدمار؟ الجواب على هذه الأسئلة واضح. لولا الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا ما كنا لنواجه مثل هذه الأسئلة المؤلمة. ونحث روسيا مجدداً بقوة على الانسحاب الفوري وغير المشروط من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً وعلى الكف عن التسبب بالمزيد من الفظائع. إن شعب أوكرانيا يعاني من وطأة شتاء مميت آخر في ظل الحرب. وستواصل اليابان التضامن معه إلى أن يتمكن أخيراً من التمتع بربيع السلام الدافئ الذي يستحقه.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أكرر عدم موافقتنا من الأساس على الإفراط في عدد الوفود المدعوة إلى جلسة اليوم بموجب المادتين 37 و 39. ونعتقد أن أفضل النهج وأكثرها منطقية هو السماح لاثنين منها بالمشاركة، أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، كما فعلت الرئاسة الصينية بحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر، على أن يكون مفهوماً أن جميع الوفود المتبقية يمكنها إذا شاءت أن ترسل بياناتها خطياً إلى المجلس. إن الوفود الثلاثة الأخرى المدعوة هي أعضاء في كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي اللذين اتفقا على نهج مشتركة تجاه أوكرانيا. ومن الواضح تماماً أن بياناتهم، كما كان الحال في الماضي، لن تضيف أي قيمة. وفي كل مناسبة من هذا القبيل، يضطر مجلس الأمن إلى إضاعة وقته في الاستماع إلى بيانات النسخ واللصق التي يتلوها الأعضاء الأدنى مرتبة في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أمام الكاميرات من أجل ملء الخانات وتحقيقاً لمصالحهم السياسية الوطنية. وذلك يقوض سلطة مجلس الأمن، سيدي الرئيس.

لقد استمعنا من فورنا إلى إحاطتين من السيد ميروسلاف ينتشا والسيد راميش راجاسينغهام يتضح منهما عدم حدوث شيء غير عادي في أوكرانيا يتطلب عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن البلد. في السابق، كان يتم التحجج على الأقل بالمآسي الواقعة في المناطق السكنية بالمدن الأوكرانية كأسباب لمثل هذه الجلسات، على الرغم من نسبتها بلا أساس إلى القوات المسلحة الروسية وتبين فيما بعد أنها في الواقع نتيجة لأنظمة الدفاع الصاروخي الأوكرانية المنتشرة بالقرب من الأعيان المدنية في انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني. وبدلاً من ذلك، جرت محاولات لتصوير هجماتنا على مستودعات القوات المسلحة لأوكرانيا، المتخفية في هيئة مجمعات تجارية أو صوامع حبوب أو مرافق موانئ أو المناطق التي يتمركز فيها جنود نظام كييف أو المرتزقة الأجانب في الفنادق والنزل ومراكز الترفيه، على أنها السبب في هذه المآسي. وغني عن القول إن الحقيقة قد بانت دائماً في وقت لاحق، إما من خلال صور لتفجير ذخائر نشرها أوكرانيون على شبكات التواصل الاجتماعي، أو في النعوات العديدة للمسلحين والقوميين الذين تمت تصفيتهم والذين يظهرون على نفس الشبكات.

ولكن اليوم لم يجد زملاؤنا الغربيون حتى مبررات واهية مثل تلك. ولكن من المهم بالنسبة لهم أن يبقوا المسألة الأوكرانية حية في مجلس الأمن بأي وسيلة ضرورية، ولكي يفعلوا ذلك عليهم أن يجعلونا نجتمع في هذه القاعة من وقت لآخر – حتى لو بدا الأمر مثيراً للسخرية عندما نعتبر أن نفس البلدان ما زالت ترفض رؤية الكارثة

الإنسانية الحقيقية التي تتكشف أمام أعينها وتتسبب فيها أفعال إسرائيل في قطاع غزة، حيث مات من الأطفال خلال الشهرين الماضيين، وفقاً للأمين العام، عدد يفوق وفياتهم في أي نزاع منذ توليه منصبه لأول مرة. بل إنه وصف غزة بأنها مقبرة للأطفال. ومع ذلك، ووفقاً لمنطق البلدان الغربية المشوه، فإن هذا ليس سبباً لمناقشة المسألة في مجلس الأمن، لأنها غير مؤاتية لهم من الناحية الجيوسياسية وتظهر حليفهم الاستراتيجي في صورة غير مناسبة. لذلك يفضلون أن نجتمع في مجلس الأمن لمناقشة أوكرانيا، من أجل الترويج للقدح والذم ضد روسيا، أو لمناقشة سورية من أجل تناقل الروايات المعادية لسورية، وهو ما يحدث خلال جلسات المجلس التي لا طائل من ورائها على الإطلاق ولكنها تعقد بانتظام حول الملف الكيميائي السوري.

لم تستطع الولايات المتحدة وحلفاؤها أن تكون أقل اكتراثاً بالأوكرانيين، كما كان واضحاً بالفعل في نيسان/أبريل من العام الماضي، عندما أقنع رئيس الوزراء البريطاني آنذاك بوريس جونسون ورئيس البنتاغون الأمريكي، لويد أوستن، بغطرسة رئيس نظام كييف بعدم التوقيع على مسودة معاهدة سلام مع روسيا كان قد تم التوقيع عليها بالفعل بالأحرف الأولى. والآن تُضرّ كييف بنفسها صراحة لأنها تدرك أن أوكرانيا لم تعد قادرة على الحصول على مثل هذه الظروف المواتية للسلام. وكثير من الناس يعترفون علناً بما هو واضح، وهو أنه من أجل تجنب الانهيار القادم، كل ما كان على نظام كييف القيام به هو الامتثال لاتفاقات مينسك والتصرف تجاه مواطنيها مثل أي دولة عادية تدعي الديمقراطية – وبعبارة أخرى، وقف قصفهم وقتلهم ومنحهم نفس الحقوق في الهوية القومية والثقافية والتاريخية كغيرهم من المواطنين في أوكرانيا.

بيد أن ذلك السيناريو لم يرُق، كما نعلم اليوم من مصادر عديدة، للداعمين الغربيين لنظام زيلينسكي، منظمي الانقلاب المناهض للدستور في ميدان منذ ما يقرب من 10 سنوات. وكما اعترفت المستشارة الألمانية السابقة أنغيلا ميركل والرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند، فهما لم يستخدما غطاء اتفاقيات مينسك لتسليح أوكرانيا لمدة سبع سنوات وإعدادها للحرب مع روسيا لا لشيء سوى لتمكين شعبينا الشقيقين من العيش في سلام ووئام مرة أخرى. وبطبيعة الحال، فإن الطرق الاستعمارية القديمة للقيام بالأشياء أصبحت محسوسة، وزملاؤنا الأفارقة والآسيويون يتذكرون جيداً كيف أوقعت عواصم أوروبا السابقة العداوة بين البلدان المتجاورة واستخدمت الحدود المصطنعة لتقسيم شعوب بأكملها، ما أثار الحروب والنزاعات وأججها طوال عقود. لم يحدث تغيير جوهري في سلوكهم خلال تلك الأوقات سواء في إفريقيا أو في أوكرانيا التي كانوا يُعدّونها لسنوات للعب دور البيدق في نزاعهم الجيوسياسي ضد روسيا. وإذا أبقينا هذا السياق الجيوسياسي الواضح في الاعتبار فيمكننا أن نرى أنه لا يوجد شك في السبب، وفقاً للشهادة المنقولة مؤخراً عن ديفيد أراخاميا، رفيق السلاح في حزب زيلينسكي، التي يفيد فيها بأن بوريس جونسون قد أقنع رئيس المجلس العسكري في كييف بألا يصنع السلام مع روسيا بالكلمات الرائعة التالية: "فلنذهب إلى الحرب وحسب". كما أن كبير دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي، السيد بوريل فونتيلس، الذي صرّح بأن أوروبا حديقة مزهرة وخرج بفكرة تخصيص أموال للحرب مما يسمّى صندوق السلام الأوروبي، قال في نيسان/أبريل من العام الماضي إنه "يجب كسب هذه الحرب في ساحة المعركة".

وهكذا شرعت أوكرانيا في القتال وفي ترويج الشعارات الغربية الواهمة حول الحاجة إلى إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا. وقد وصلت الآن بالفعل إلى نقطة نفد فيها الجنود الذين كان نظام زيلينسكي يرميهم بلا رحمة في ما يسمى بمفرمة اللحم. ما انفك الأوكرانيون يطلقون لفترة طويلة على التعبئة العسكرية لقب "تعبئة الموت" – تجنيد المقابر. فلا أحد هناك يريد أن يواجه موتاً مؤكداً لا معنى له، لدرجة أن متوسط عمر الأشخاص الذين تم تعبئتهم يقترب الآن من 50 عاماً. وقبل بضعة أيام فقط، كما ورد في وسائل الإعلام الأوكرانية، أنهت الدفعة الأولى من الأيتام البالغين من العمر 17 عاماً تدريبها في مركز تدريب جنود الاحتياط في هايماداتسكا سيتش. ويبدو أنهم كان من المفترض أن يُستخدموا حصراً في الخطوط الخلفية من الجبهة في مقاطعة خاركيف، في اللواء 103 للدفاع الإقليمي. ومع ذلك، كالعادة، كذبت

السلطات الأوكرانية على الجميع، وتوفي أحد الأيتام على خط الجبهة الأمامي في 3 كانون الأول/ديسمبر، كما نشر مدير دار الأيتام على شبكات التواصل الاجتماعي.

باختصار، يشكل زيلينسكي ومساعدوه بالفعل نوعا من منظمة شباب هتلر، تماما كما فعل زعيم الرايخ الثالث قبل نهايته المحتومة والمخزية في أيار/مايو 1945. وجدير بالذكر أن سكرات موت نظام كييف وقائده أصبحت واضحة بالفعل لدرجة أن شركاءه بدأوا في التنازع والصراع على السلطة، تماما مثل صراع سرطان البحر في برميل، وينأون بأنفسهم عن زعيمهم. فعلى سبيل المثال، خلال الأسبوعين الماضيين، كان كل شخص قريب من زيلينسكي يحذر وسائل الإعلام من أن دكتاتورية وحشية تتشكل في أوكرانيا، وهناك فساد متفش، وتجرى حسابات عسكرية خاطئة قاتلة، وبشكل عام، تسير الأمور في الاتجاه الخطأ. ونحن أنفسنا نتحدث عن ذلك في جلسات مجلس الأمن منذ فترة طويلة، ولكن هذه البيانات تدلي بها الآن باستمرار جهات فاعلة في أوكرانيا، مثل السيد أراخاميا الذي سبق ذكره، والسيد أريستوفيتش الذي كان مستشارا سابقا لزيلينسكي؛ وعمدة كييف، السيد كليتشكو. كما كان هناك المزيد والمزيد من الانتقادات للفوضى الصارخة التي روج لها زيلينسكي وزمرته في محاولة لتدمير المسيحية الأرثوذكسية المتقيدة بالقوانين الكنسية في أوكرانيا.

لقد بدأ المرء يتساءل متى سيدرك زملاؤنا الغربيون أخيرا وضوح هذا أيضا. إنهم يواصلون، بإصرار يليق بقضية أفضل، ضخ أموال دافعي الضرائب في نظام كييف الإجرامي الذي غمره الفساد. لقد بدأ البعض يرى النور شيئا فشيئا، لكنه لم يصبح توجهابعد. ولهذا السبب اقترحنا مناقشة أثر استمرار إمدادات الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا على احتمالات التوصل إلى حل سلمي للأزمة الأوكرانية في جلسة منفصلة لمجلس الأمن تعقد في 11 كانون الأول/ديسمبر. ونظرا لأن هذه الأيام تصادف الذكرى السنوية العاشرة لاحتجاجات ميدان كييف، التي شرعت أوكرانيا بعدها، بفضل جهود الولايات المتحدة وحلفائها، في سلك مسار مهلك لم يكن يتماشى مع مصالحها الوطنية، فإننا نعقد أيضا، في 8 كانون الأول/ديسمبر، اجتماعا غير رسمي بصيغة آريا بمشاركة بعض المنخرطين في تلك الأحداث المأساوية.

وختاما، بما أن عددا من الوفود الغربية اليوم – وكذلك في جلسة مماثلة سابقة – تطرق إلى موضوع ما يسمى بصفقة الحبوب وذهب إلى حد اتهام روسيا بإثارة المجاعة في أوكرانيا، أود أن أوضح النقطة التالية: إذا كان الأوكرانيون حقا في مثل هذه الضائقة الرهيبة التي تحاول الدول الغربية تصويرها، ربما لم تكن كييف لتصدر الحبوب من البلد بهذه الكميات الضخمة. فوفقا لتقديرات الخبراء، في عامي 2022 و 2023، تم تصدير ما يقرب من 50 مليون طن من الحبوب من أوكرانيا التي يفترض أنها "تتضور جوعا". وبين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، جرى بيع مواد غذائية بقيمة 14.6 بليون دولار، كانت عناصرها رئيسية محاصيل الحبوب، بما في ذلك القمح والذرة. ولدي سؤال: كيف يتماشى هذا الاتجاه مع تقييمات زملائنا الغربيين لما يسمى "مجاعة كبرى جديد" في هذا البلد؟ ويبدو أنه إذا كان هذا صحيحا، فإن الدول الغربية ستكون هي من يساهم في تلك المجاعة الكبرى من خلال دفع كييف إلى توريد الحبوب إلى دول الاتحاد الأوروبي الغنية التي تنعم بتغذية جيدة. وفي هذه الحالة، فإن سائقي الشاحنات من دول أوروبا الشرقية الذين يمنعون الشاحنات التي تحمل الحبوب الأوكرانية على الحدود كانوا على ما يبدو يكافحون هذه المجاعة لمنع خروج الطعام من البلد الذي يفترض أنه "يتضور جوعا".

أما بالنسبة لاحتمالات استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، فقد أعربنا عن موقفنا في مناسبات عديدة. فبسبب هذا المشروع، قام نظام كييف بخداعنا، الذي استغلالمبادرة لمهاجمة أهداف روسية مباشرة من داخل الممرات الإنسانية، وخدعتنا الدول الغربية التي لم تمتثل لأي جزء من المذكرة المبرمة بين روسيا والأمم المتحدة والمعترف بها كجزء لا يتجزأ من الصفقة. وإلى أن يتم الامتثال لها ونحصل على ضمانات بأن ينفذ الغرب ونظام زيلينسكي أحكام المبادرة بشكل صحيح، فإن استئنافها غير وارد.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما المتبصرتين.

ندين بشدة الهجمات الأخيرة على كييف، وهي الأكبر منذ بداية الحرب، وكذلك قصف روسيا الوحشي لمدينة خيرسون يوم الأحد. هذان الهجومان ليسا سوى هجومين من أحدث الهجمات التي تحدث يوميا.

إن الهجمات ضد البنية التحتية المدنية ترمي أساسا لإلحاق المزيد من المعاناة بالشعب الأوكراني وتشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. يجب أن تتوقف الهجمات فورا. ونعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل للعمليات الجارية لضمان المساءلة عن الانتهاكات. ويجب محاسبة جميع الجناة والمتواطئين معهم.

ولا تزال مالطة تشعر بقلق شديد لاستمرار تحمل الأطفال وطأة العدوان الروسي على أوكرانيا. فلا تزال عمليات القتل والتشويه والهجمات على المدارس والمستشفيات عند أعلى مستوياتها على الإطلاق. وندعو روسيا إلى وقف الهجمات على المدارس والمستشفيات والمناطق المأهولة بالسكان، والسماح بوصول الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية إلى جميع الأراضي، واعتماد خطة عمل وتنفيذها لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها.

إن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا تواصل مفاقمة الأمن الغذائي العالمي. وانسحاب روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، فضلا عن حملتها من الهجمات المنهجية ضد البنية التحتية للموانئ الأوكرانية ومخازن الحبوب، تقوض سبل العيش الأوكرانية، وتزعزع استقرار الاقتصاد الدولي وتستخدم الغذاء كأداة.

إن الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا ناجمة عن عواقب الغزو الروسي. واليوم، تواجه واحدة من كل خمس أسر أوكرانية الجوع، مع كون المجتمعات الزراعية والمنتجة للغذاء هي الأكثر تضررا. ومن المحتمل أن تكون الحقول الزراعية في أوكرانيا ملوثة بمخلفات الحرب مما يجعل حصادها غير ممكن. وعلى نحو ما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطات، فإن الشتاء لن يؤدي إلا إلى تفاقم الظروف الإنسانية القاسية في جميع أنحاء البلد.

ووفقا لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كان هناك 31 هجوما موثقا استهدف منشآت حيوية لإنتاج الحبوب وتصديرها في أوكرانيا. وقد تسببت هذه الأعمال في إلحاق أضرار جسيمة بأكثر من 160 مرفق بنية تحتية مدنية وتدمير أكثر من 300 000 طن من الحبوب.

ونتيجة لذلك، انخفض تصدير شحنات الحبوب الأوكرانية إلى بلدان آسيا وأفريقيا وأوروبا بنحو 3 ملايين طن شهريا. ويؤدي ذلك إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية وإلحاق معاناة إضافية بالمجتمعات المحلية التي تصارع بالفعل عدم كفاية سبل الحصول على الغذاء. وكجزء من استجابة الاتحاد الأوروبي، ستواصل ممرات التضامن تسهيل العبور والتصدير عبر الطرق البرية إلى الأسواق العالمية، وهو ما مكن من تصدير أكثر من 57 مليون طن من المنتجات الزراعية الأوكرانية حتى الآن.

إن الأمن والاستقرار وحرية الملاحة في البحر الأسود أمور حاسمة الأهمية لاستدامة صادرات الحبوب. وكانت هناك تهديدات بمهاجمة سفن الشحن في موانئ البحر الأسود، ووقعت حوادث شملت سفن مدنية أسفرت عن وقوع إصابات في الشهر الماضي. تعرض تلك الأعمال سلامة النقل البحري للخطر الشديد وتعوق الأنشطة التجارية. ونحث روسيا مرة أخرى على الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية وضمان حرية الملاحة في البحر الأسود.

وفي الختام، نؤكد مرة أخرى اقتناعنا بأنه يجب على روسيا أن توقف فورا جميع الأعمال القتالية بغية ضمان تحقيق سلام عادل ودائم. والأهم من ذلك، يجب عليها أن تسحب بدون قيد أو شرط وبشكل كامل جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة مطر (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم المفصلة.

تقترب الحرب في أوكرانيا من إتمام عامها الثاني، فيما يغيب عن الأفق بوادر التوصل إلى حل سلمي ينهي معاناة الشعب الأوكراني ويضع حدا للأزمة الإنسانية الحادة التي خلفها هذا النزاع.

ونحن نتحدث هنا عن نزوح أكثر من 3.5 مليون شخص داخليا وقرابة 6 ملايين في الخارج، ذاقوا جميعهم الأمرين خلال بحثهم عن الأمن والأمان. كما أننا نتحدث عن مقتل الآلاف وتشتت العائلات وانفصال الأطفال عن ذويهم، وعن احتياج أكثر من 17 مليون شخص لتلقي المساعدات الإنسانية. ومن المؤسف أيضاً أن استمرار القتال قد أدى إلى إخلاء المدنيين، بما في ذلك الأطفال، من مناطق مثل دونيتسك وغيرها.

هذا دون التطرق إلى تداعيات هذا النزاع على المدى البعيد، وخاصة على الأطفال، فمع تضرر أو تدمير 3800 مرفق تعليمي بحسب التقارير، وتعطل 5 ملايين طفل عن تعليمهم فيما تمكن 30 في المائة فقط من الأطفال من الالتحاق بمدارسهم بشكل كامل، يواجه جيل بأكمله خطر فقدان حقه بالحصول على التعليم واكتساب المهارات والإمكانيات التي ستجعل منهم عناصر فاعلة في بناء وتنمية مجتمعاتهم مستقبلاً.

كما أن الاضرار الجسيمة التي تطال البنية التحتية الأساسية في أوكرانيا تثير المزيد من الشواغل حول الأوضاع المعيشية للمدنيين وإمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية خاصة خلال فصل الشتاء الراهن.

ونؤكد مجدداً على الحماية الخاصة التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للعاملين في المجالين الطبي والإنساني الذين يقتصر عملهم على المهام الطبية، ووسائل النقل الخاصة بهم، فضلاً عن المستشفيات والمراكز الصحية الأخرى.

ويؤسفنا في هذا السياق تعرض المساعدات الإغاثية في أحد المنظمات غير الحكومية للضرر خلال الهجوم الذي حصل في خيرسون في 4 كانون الأول/ديسمبر الجاري. ويقلقنا أيضا استمرار الهجمات على المرافق الصحية في أوكرانيا، خاصة قرب خطوط المواجهة، فأكثر من نصف الهجمات التي طالت مرافق الرعاية الصحية حول العالم بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر من هذا العام قد وقعت في أوكرانيا وفقا لمنظمة الصحة العالمية. ورغم أن هذه الأرقام ستتغير بعد إضافة عدد الهجمات التي شنت على المنشآت الصحية في قطاع غزة إلى قائمة الإحصاءات العالمية، إلا أن هذا لا يغير من حقيقة الأوضاع المقلقة في أوكرانيا. ولهذا، من المهم مطالبة جميع الأطراف المتنازعة حول العالم بضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني، دون أي اعتبارات لمن ينتهك هذه القوانين، أو بحق من، أو مكان وقوعها.

لقد بلغت النزاعات المسلحة حول العالم ذروتها، وفاقت معاناة المدنيين منها ما يمكن احتماله أو احتواؤه، وبات ملحا علينا أن نكثف جهودنا الدولية لنشق مسارا للسلام في أوكرانيا وغيرها من الدول المتأثرة بالنزاعات، فالدبلوماسية والحوار والحلول السياسية يجب أن تظل الخيار الأول والسبيل الوحيد لحل الخلافات وإنهاء معاناة الشعوب على نحو مستدام.

وعليه، تحث دولة الإمارات جميع الأطراف على العمل معا لإنهاء الحرب وتحقيق السلام، ونحن على استعداد لدعم أي جهود جادة في هذا الجانب، وكلنا أمل أن يعود لأوكرانيا الأمن والاستقرار الدائمين، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ويحفظ وحدة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها .

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكوادور.

أعرب عن امتناني للأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا وللسيد راميش راجاسينغام، مدير التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

وأنوه بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا، وكذلك حضور ممثلي وفود الاتحاد الأوروبي والدانمرك وبولندا ولاتفيا.

ونشدد مرة أخرى على العمل الاستثنائي الذي اضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مدار عام 2023. بالإضافة إلى تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا، شهدنا حالات الطوارئ الإنسانية تزداد حدة في أزمات أخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقتي، وكذلك في هايتي والشرق الأوسط، وتحديدا غزة.

لقد أتاحت لنا جلسة اليوم فرصة لتلقي معلومات مستكملة بشأن التأثير الشديد الذي لا يزال يحدثه العدوان العسكري على أوكرانيا مع التهديد بدخول النزاع عامه الثالث في غضون أقل من ثلاثة أشهر. ونصر على ضرورة احترام الأطراف احتراما كاملا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. كما ندعو الأطراف إلى حماية العاملين في المجال الإنساني. وندعو الاتحاد الروسي، على وجه الخصوص، إلى تيسير الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت احتلاله المؤقت – خاصة مع اقتراب فصل الشتاء ومعاناة الناس من عدم الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية.

ونأسف لأنه منذ تعليق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، ازداد قصف المدن الساحلية والهياكل الأساسية لنقل الحبوب في أوكرانيا. ونذكر بالحاجة إلى الحماية والأمن في البحر، ولا سيما الالتزام باحترام سلامة السفن المدنية. وندعو إلى الحفاظ على نظم الإمداد بالأغذية والمياه، ونذكر بأنه يحظر مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك السلع الزراعية والمحاصيل، أو تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الفائدة. وكما أعرب وفدي، فإن أثر هذه الحرب على الزراعة وسبل العيش الريفية في أوكرانيا خطير، مع خسائر في دخل الأسر المعيشية بعشرات البلايين، وتدمير الآلات والمعدات ومرافق التخزين والمحاصيل والمدخلات والأراضي الصالحة للزراعة.

وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق بشكل خاص إزاء حالة الفتيات والفتيان، بمن فيهم الفارون من الحرب والمشردون، واللاجئون والذين يعانون من العنف يوميا ويفتقرون إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وسيزداد ذلك سوءا مع اقتراب فصل الشتاء. كما أننا نتابع عن كثب حالة القصر المنقولين. وندعو إلى حماية حقوقهم وتسهيل عودتهم.

وأخيرا، نناشد المجلس بشدة أن يؤكد مجددا دعمه لعمل الأمين العام، الذي سيظل حيويا – سواء على الجبهة الإنسانية أو في الجهود الرامية إلى التحرك نحو سلام عادل ودائم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بمبدأ السلامة الإقليمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أشير إلى وجود ممثل بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

منذ بداية الغزو الواسع النطاق، وثقنا أكثر من 000 114 انتهاك لقوانين وأعراف الحرب على الأراضي الأوكرانية من قبل بلده. ويزداد عدد الضحايا يوما بعد يوم، مما يضيف صفحات جديدة سيئة السمعة إلى القصة المخزية للعدوان الروسي على أوكرانيا.

على وجه الخصوص، في 2 كانون الأول/ديسمبر، رأينا على الإنترنت ظهور شريط فيديو أظهر القوات الروسية تقتل جنديين أوكرانيين فور استسلامهما. وكان الجنديان الأوكرانيان، المحاصران وبدون ذخائر، غير مسلحين وأشارا بوضوح إلى نيتهم الاستسلام. ومع ذلك، فقد تم إطلاق النار عليهما من قبل المحتلين الروس، الذين لم يعتبروا أنفسهم أبدا ملزمين باتفاقيات جنيف. وتحققت القوات المسلحة الأوكرانية من صحة الفيديو، الذي تم تصويره بواسطة طائرة بدون طيار بالقرب من قرية ستيبوفي، في منطقة دونيتسك. وفتح مكتب المدعي العام الإقليمي في دونيتسك تحقيقا في هذا الانتهاك لقوانين وأعراف الحرب.

وهذه ليست المرة الأولى التي يعدم فيها أسرى حرب أوكرانيون. وقد سبق أن لفتنا انتباه مجلس الأمن إلى جرائم فظيعة أخرى، بما في ذلك قتل الجنود الأوكرانيين الذين أسروا وتعرضهم لمعاملة قاسية ولاإنسانية. ونذكر أيضا مذبحة أسرى الحرب الأوكرانيين في مستعمرة أولينيفكا العقابية في تموز/يوليه 2022. وحاول مبعوث بوتين تحويل المسؤولية عن تلك الجريمة إلى أوكرانيا، مشيرا إلى الخط الدعائي المعتاد حول قتل الأوكرانيين للأوكرانيين.

وعلى الرغم من العوائق التي تضعها روسيا أمام الحصول على المعلومات في الميدان، فقد تمكن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أخيرا من استنتاج أن درجة الضرر لم تكن من سمات

تأثير هجوم صاروخي بمنظومة الصواريخ المدفعية عالية الحركة ”هيمارس“. لقد استغرق الأمر أكثر من عام قبل أن تكشف الأمم المتحدة أخيرا الكذبة التي أنتجتها روسيا على نطاق صناعي في هذه القاعة وخارجها.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية القادمة للعدوان الروسي على أوكرانيا وغزوها الواسع النطاق، لا يوجد مجال كبير للشك في أن هدفها النهائي هو القضاء على الدولة الأوكرانية والأمة الأوكرانية. إن الإرهاب اليومي بالقذائف والطائرات غير المأهولة الذي يؤثر على البلد بأسره عنصر هام في سياسة الإبادة الجماعية المتعمدة تلك.

وبحلول فصل الشتاء، تكثف روسيا قصفها. ففي 25 تشرين الثاني/نوفمبر وحده، أطلقت روسيا 75 طائرة غير مأهولة إيرانية المنشأ وصاروخا واحدا من طراز KH-59. ومنذ ذلك اليوم، استخدمت روسيا 272 طائرة غير مأهولة و 21 صاروخا من طراز KH-59 و S-300 لقصف أوكرانيا. لقد قامت قوات الدفاع الجوي لدينا بعمل رائع، حيث اعترضت 81 في المائة من تلك الأجسام في الجو. وعلى وجه الخصوص، تم إسقاط 225 طائرة غير مأهولة وخمسة صواريخ. ومع ذلك، فإن تلك الصواريخ والطائرات غير المأهولة التي لم يتم إسقاطها جلبت الموت والدمار للأوكرانيين ومنازلهم والبنية التحتية المدنية. والبلدات والقرى القريبة من الخط الأمامي والواقعة ضمن مدى المدفعية الروسية هي الأكثر تضررا من هذه المعاناة.

وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت روسيا قرية نوفوهروديفكا وقريتين أخريين في منطقة بوكروفسك في مقاطعة دونيتسك بستة صواريخ من طراز S-300، مما أدى على وجه الخصوص إلى تدمير مبنى سكني متعدد الطوابق. وتم تأكيد وفاة شخصين على الفور، في حين تم الإبلاغ عن اختفاء عائلة بأكملها – وهي فتاة تبلغ من العمر 8 سنوات ووالداها. وللأسف، تم العثور، يوم الاثنين، على جثة الفتاة تحت الأنقاض. ولا تزال عمليات البحث عن والديها تحت الأنقاض جارية. إنها مأساة دموية أخرى جلبتها روسيا إلى دونباس، وسلبت حياة عائلة أخرى.

تتعرض مدينة خيرسون لنيران المدفعية الروسية بشكل يومي تقريبا. ففي 3 كانون الأول/ديسمبر، أصاب هجوم بالمدفعية الثقيلة مبنى سكنيا ومؤسستين طبيتين، مما أسفر عن مقتل امرأة وإصابة أربعة أشخاص آخرين. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، تعرضت البنية التحتية المدنية لخيرسون لهجوم روسي مرة أخرى. ولقي اثنان من السكان المحليين حتفهما وأصيب ستة آخرون. وكان من بين الجرحى أربعة أطباء، عندما ضربت الصواريخ الروسية المركز الطبي مرة أخرى. وفي الأشهر الـ 11 من هذا العام حتى الآن، تم تسجيل 000 59 عملية قصف للمناطق السكنية في 24 منطقة في أوكرانيا. ونفذت معظم الهجمات في مناطق زابوريجا وخيرسون ودونيتسك وخاركيف وسومي وتشيرنيهيف. ونتيجة لذلك، قتل 000 2 شخص وجرح 000 11.

وكان الأطفال من بين الأكثر الفئات تضررا. فمنذ بداية الغزو الواسع النطاق، قتل ما لا يقل عن 512 طفلا أوكرانيا وجرح 152. 1 وأكرر أن تلك الأرقام لا تشمل الخسائر البشرية في الأراضي المحتلة مؤقتا، حيث يمكن أن يكون عدد الضحايا أعلى بكثير. والأطفال الأوكرانيون يفقدون حياتهم وصحتهم. لقد سلبهم العدوان الروسي طفولتهم. والقصف الروسي يعطل وصولهم إلى التعليم المنتظم والأنشطة الترفيهية.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه الأطفال الذين بقوا في الأراضي المحتلة خطر الاختطاف والترحيل غير القانوني إلى روسيا. ولا تزال عودة الأطفال الأوكرانيين الذين تم ترحيلهم بشكل غير قانوني أو تشريدهم قسرا من قبل الاتحاد الروسي، وإعادتهم إلى أوطانهم، أحد أكثر التحديات إلحاحا. وتصر أوكرانيا مرة أخرى على وجوب إعادة جميع الأطفال فورا ودون قيد أو شرط، بمن فيهم الأطفال الذين تبنتهم أسر حاضنة أو نقلوا إليها لاحقا. ونعرب عن تقديرنا العميق لشركائنا العالميين على دورهم الاستباقي ودعمهم الثابت لجهود أوكرانيا في ذلك المسعى.

ولزيادة تعزيز تلك الجهود الدولية، من المقرر عقد الاجتماع الافتتاحي للتحالف الدولي من أجل عودة الأطفال الأوكرانيين في

8 كانون الأول/ديسمبر في كييف. والهدف الرئيسي هو تعزيز مهمة أوكرانيا لإعادة الأطفال المرحلين والنازحين قسرا إلى وطنهم. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم التحالف الاضطلاع بمشاريع والتزامات محددة لكفالة العودة الآمنة إلى الوطن وإعادة تأهيل وإدماج الأطفال المتضررين. ونشكر جميع البلدان التي انضمت بالفعل إلى التحالف ونشجع الآخرين على دعم تلك المبادرة الحيوية.

وقد أكدنا باستمرار على أن وجود الوفد الروسي في هذه القاعة لا يزال العقبة الرئيسية التي تعوق قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بكفاءة بالجهود المنوطة به لاستعادة السلام والأمن الدوليين. والواقع أن وجود روسيا تحت زعامة بوتن أصبح تحديا مشتركا لفعالية الأطر الدولية، الأمر الذي يمنح روسيا المزيد من القوة للتحريض على النزاعات في بلدان مختلفة وإثارة الأزمات العالمية. ولا يمكن أن يستمر ذلك.

ولذلك، ينبغي النظر إلى إبعاد الدولة المعتدية على أنه رد فعل طبيعي من جانب المنظمات الدولية، يهدف إلى إزالة السموم من بيئة العمل وكفالة القدرات اللازمة للوفاء بالأنشطة المكلف بها. وبدأت تلك العملية مباشرة تقريبا بعد الغزو الواسع النطاق، عندما اتخذ القرار المتعلق بعضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة دإط–3/11) وهو قرار قيد التنفيذ بالفعل. ولم يتم الترحيب بروسيا في المجلس التنفيذي لليونسكو أو محكمة العدل الدولية أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو المنظمة البحرية الدولية.

لقد حان الوقت لإجراء مناقشة جادة بشأن وجود ممثلي بوتين في هذه القاعة. وبينما نسلم جميعا بالحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، يجب أن نعترف أيضا بأن جميع الجهود لن تكون مجدية إذا سُمح للدولة المعتدية بالتمتع بحقوق عضو دائم. ويناقش مجتمع الأمم المتحدة الآن نهجنا إزاء مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل. إن استعدادنا المشترك للوفاء بمهمة دحر الشر لن يحدد نجاح مؤتمر القمة فحسب، بل سيشكل أيضا المستقبل نفسه – المستقبل الذي نتركه للأجيال القادمة. إن محاولة التصالح مع الشر وتقديم التنازلات والسماح للجرائم والمجرمين بالإفلات من العقاب لن يؤدي إلا إلى مواجهة الأجيال القادمة للتهديدات والمعاناة على نطاق أوسع بكثير.

وإنني على يقين من أن لا أحد هنا، باستثناء الدولة المعتدية نفسها، يرغب في أن يشهد هذه النتيجة. وفي المشاورات التي أجريت يوم الجمعة حول المسودة الأولية للميثاق من أجل المستقبل، أطلقت كوستاريكا إعلانا أقاليميا مشتركا بشأن حقوق الإنسان باسم 71 دولة عضوا. وقد بعث برسالة قوية تحمل رؤية للمستقبل تقوم على كفالة الكرامة والعدالة وإعمال حقوق الإنسان للجميع. وكيف لنا أن نترجم تلك الرؤية إلى واقع ملموس دون معالجة مسألة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها بلد يشغل مقعدا دائما في المجلس؟

ويشرفني أن أختتم بياني بكلمات من خطاب رئيس أوكرانيا اليوم.

”يوافق اليوم، 6 كانون الأول/ديسمبر، يوم القوات المسلحة الأوكرانية. وهو يوم الأقوياء؛ ويوم الشجعان؛ ويوم من لا يقهرون. إنه يوم الرجال والنساء والمحاربين والأبطال، وكل من يواصلون الدفاع عن الدولة والتضحية بحياتهم من أجل عدم التخلي عن أوكرانيا. ويجدر التفكير في ذلك في صمت لنتذكر وندرك ونقارن هذا الصباح مع الصباح الذي مضى عليه 651 يوما. كم كان صوت القصف مرتفعا في ذلك اليوم وكم شعر الكثيرون بالخوف. بيد أن الخوف تبدد. والآن سمع الجميع عنا. لقد كان الأمر صعبا علينا للغاية حينها، لكننا لا نشعر بالخجل الآن“.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك. ونشكر الرئاسة على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس، كما نتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطتين على مشاطرتنا آخر المستجدات الهامة لديهما.

لا تزال الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا تتسبب في معاناة لا حد لها وتفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل في أوكرانيا. ويتوقع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يحتاج 40 في المائة من سكان أوكرانيا – أي ما يقرب من 15 مليون شخص – إلى مساعدات

إنسانية في عام 2024. وتدعو بلدان الشمال الأوروبي إلى إتاحة وصول كامل المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، بما في ذلك إلى المناطق التي تحتلها روسيا.

إن الهجمات العشوائية التي تشنها روسيا على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والمنشآت الإنسانية، محظورة تماما بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب إنهاؤها. وبحلول فصل الشتاء، تشكّل هجمات روسيا على الهياكل الأساسية للطاقة في أوكرانيا مصدر قلق كبير. ومن المفجع أن الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية لا تحدث في أوكرانيا وحدها. وهنا نؤكد من جديد أهمية كفالة حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

وتواصل الحرب العدوانية الروسية التسبب في حالة من عدم الاستقرار في أسواق الحبوب العالمية. وقصفها للهياكل الأساسية الزراعية ومرافق تصدير الحبوب في أوكرانيا يشكل استخداما للغذاء كسلاح، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ومن الأهمية بمكان أن نكفل النقل الآمن للصادرات الغذائية من أوكرانيا، ويسرنا أن نرى أن ممر البحر الأسود الذي أنشأته أوكرانيا وتديره يعمل على دعم على الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بتمديد مبادرة الحبوب من أوكرانيا، كما تدعم ممرات التضامن التي أنشأها الاتحاد الأوروبي. ونظل ملتزمين بدعم المساعدات الغذائية الإنسانية على الصعيد العالمي والتعاون مع البلدان الشريكة في بناء الأمن الغذائي على المدى الطويل.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تكرر إدانتها القوية للحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا. وسنواصل دعم الجهود الدولية المبذولة لكفالة تحقيق المساءلة الكاملة عن جميع الجرائم المرتكبة في أوكرانيا وضدها. فكون روسيا – العضو الدائم في مجلس الأمن – لا تزال تشن حربا غير مشروعة ووحشية يطرح تحديات خطيرة تتجاوز أوكرانيا بكثير. فهو يشكّل تحديا لفعالية المجلس والميثاق وشرعيتهما، علاوة على سبل كسب العيش والأمن الغذائي وأمن الطاقة في جميع أنحاء العالم. ونؤيد صيغة السلام التي اقترحتها أوكرانيا ونرحب بتزايد الدعم العالمي للجهود الدبلوماسية الجارية للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا على أساس مبادئ الميثاق واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لأوكرانيا وما نضطلع به من عمل للتخفيف من العواقب العالمية للعدوان الروسي على أوكرانيا. ويجب على روسيا أن تسحب كامل قواتها فورا وبدون قيد أو شرط من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

السيدة سكوتشيك (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر رئاسة إكوادور على إبقاء الحالة الإنسانية في أوكرانيا مدرجة في جدول أعمال المجلس من خلال عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. والشكر موصول لمقدمي الإحاطتين اليوم على بيانيهما.

وتؤيد بولندا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. منذ نيسان/أبريل 2014، أي ما يقرب من عشر سنوات الآن، ما فتئت أوكرانيا تواجه العدوان الروسي الذي أسفر عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين ودمار مادي هائل. ولم تتوقف بولندا عن إدانة عدوان روسيا على أوكرانيا، الذي يشكّل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة. فلتداعياته تأثير كبير على الأمن العالمي والإقليمي. ونشجب تلك الاعتداءات وندعو إلى تحقيق المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبها الاتحاد الروسي في أوكرانيا.

لقد دعمت بولندا أوكرانيا منذ بداية الحرب وستواصل القيام بذلك، وهو ما ينبع عن إيماننا بأن هذا الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله. ويعتمد دعمنا على ثلاث ركائز – استضافة أكبر جالية من اللاجئين الأوكرانيين وتقديم الدعم لهم؛ والعمل مركزا لنقل المساعدات الإنسانية الدولية، بما في ذلك كمركز لعمليات الإجلاء الطبي وآلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي؛ وتقديم المساعدات الإنسانية مباشرة إلى أوكرانيا. فأكثر من 17.6 مليون شخص في أوكرانيا يحتاجون

إلى المساعدات الإنسانية. وفي ذلك السياق، نرحب بخطة الاستجابة الشتوية التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والتي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية التي تفاقمت بسبب برد الشتاء في أوكرانيا.

إن الأزمات الإنسانية منتشرة بكثرة في جميع أنحاء العالم، ومعظمها ناجم عن الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ. ولم يكن هناك مفر من الكثير منها ولكن كان من المستحيل الاستعداد لها. وهناك حاجة إلى موارد هائلة للتخفيف من حدتها وتقديم الإغاثة للسكان المتضررين. غير أن هذا ليس واقع الحال في أوكرانيا. فشعبها يشتهر بكرم الضيافة والسخاء. ويمكنهم أن ينضموا إلى الجهود العالمية ويساهموا في مساعدة الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية. وقد كانت الحبوب الأوكرانية عنصرا أساسيا في غذاء مئات الملايين من الأشخاص حول العالم. غير أن العدوان الروسي حول الأوكرانيين من موردين للمساعدات إلى متلقيها. ومع ذلك، فقد كافحوا من أجل القيام بالأمرين معا – للدفاع عن أنفسهم والبقاء على قيد الحياة بينما يوفرون الغذاء للآخرين. إنهم يفعلون ذلك لأن أوكرانيا عضو مسؤول في المجتمع الدولي. ولذلك فإن من مصلحة المجتمع الدولي أن يواصل دعم كييف مع ممارسة الضغط على مرتكب الجريمة. ويجب ألا يتضاءل تصميمنا على مساعدة المحتاجين بمرور الوقت – بل على العكس تماما. وعلينا أن نظهر أن روسيا لن تحقق أملها في أننا سنمل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة سامسون.

السيدة سامسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام: مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك والبلد المرشح المحتمل جورجيا، فضلا عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

وأشكر الرئاسة الإكوادورية على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين، ومن خلالهما جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بلا كلل في أوكرانيا لصالح سكانها في هذه الأوقات العصيبة جدا.

أود بداية أن أكرر إدانة الاتحاد الأوروبي القاطعة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا والتي تشكّل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة. وأؤكد من جديد دعم الاتحاد الأوروبي الذي لا يتزعزع لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن حقها الأصيل في الدفاع عن النفس. وأود أن أتناول نقطتين بقدر من الإسهاب. أولا، أن استهداف روسيا للهياكل الأساسية الحيوية في أوكرانيا غير مقبول ويجب أن يتوقف؛ ثانيا، أن الاتحاد الأوروبي يشارك في كامل الجهود الرامية إلى تخفيف العواقب الإنسانية التي يخلفها العدوان الروسي.

لقد أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه قتل، حتى الآن، أكثر من 10 000 مدني وأصيب أكثر من 18 500 منذ أن شنت روسيا غزوها واسع النطاق. وأبلغت أوكرانيا عن تدمير 365 مؤسسة تعليمية، وإلحاق أضرار ب 3 428 أخرى. وقدمت الأمم المتحدة، قبل أسبوعين في هذه القاعة (انظر S/PV.9483)، قائمة واسعة بالهجمات الجوية الروسية في جميع أنحاء أوكرانيا وحذرت من أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية يمكن أن تتصاعد أكثر خلال فصل الشتاء المقبل، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على ملايين الأوكرانيين. فكيف ردت روسيا على ذلك؟ في يوم ذكرى المجاعة الكبرى، شنت أكبر هجوم بطائرات مسيرة على كييف حتى الآن وصعدت هجماتها على شبكة الطاقة الأوكرانية مرة أخرى في الوقت الذي تنخفض فيه درجات الحرارة إلى ما دون درجة التجمد.

إن الضربات الجوية الروسية المنهجية المستمرة ضد الأهداف المدنية والبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا غير مقبولة ويجب أن تتوقف. وتُضاف هذه الهجمات التي تتعمد استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية إلى قائمة الأدلة المتزايدة على أن روسيا ترتكب جرائم حرب، كما أفادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. ويجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية ضد أوكرانيا وارتكاب جرائم أخرى أخطر بموجب القانون الدولي.

وقدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حماية مؤقتة ل 4 ملايين لاجئ أوكراني فروا من العدوان الروسي. وفي مواجهة الهجمات

الروسية المستمرة، نكثف تقديم المساعدة الإنسانية والحماية المدنية لأوكرانيا، بما في ذلك معدات مثل مولدات الطاقة ومحولات الطاقة ومحطات التدفئة المتنقلة ومعدات الجهد العالي والإضاءة، لمساعدة أوكرانيا وشعبها على مواجهة شتاء آخر وهي تخوض الحرب.

ووفقا لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2023، يعاني 11.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في أوكرانيا. إن هذا بلد كان قبل العدوان الروسي سلة الخبز في العالم، بإنتاجه الغذاء لأكثر من 400 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. إننا ندين بشدة تدمير روسيا للإنتاج الزراعي في أوكرانيا واستيلائها عليه بشكل غير قانوني. واستجابة لذلك، كثف الاتحاد الأوروبي مساعداته، حيث قدم 785 مليون يورو لدعم الفئات الأضعف في أوكرانيا، وخاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وذلك يسمح لشركائنا في المجال الإنساني بتقديم خدمات أساسية مثل المساعدات النقدية والغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم في حالات الطوارئ والدعم النفسي – الاجتماعي والحماية. ويظل ضمان وصول المساعدات الإنسانية أمرا بالغ الأهمية، وندعو روسيا إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها العسكرية المؤقتة. ونشيد بالجهود الشجاعة التي تبذلها المنظمات الإنسانية وموظفوها لتقديم المساعدة على الرغم من البيئة العدائية جدا.

إن أوكرانيا اليوم هي البلد الأكثر كثافة من حيث الألغام في العالم. ولا يشكل تلوث الألغام الأرضية ومخلفات الحرب التي خلفتها القوات المسلحة الروسية عقبة خطيرة أمام جهود الإغاثة وإيصال المساعدات فحسب، بل يشكل كذلك تهديدا خطيرا لحياة المدنيين، وخاصة الأطفال.

ولا تقتصر العواقب الإنسانية للعدوان الروسي على أوكرانيا. فهجمات روسيا المتعمدة على مرافق تخزين وتصدير الحبوب في أوكرانيا، فضلا عن إجراءاتها لإعاقة حرية الملاحة في البحر الأسود، تظهر أنها تواصل استخدام الغذاء سلاحا وتقوض عمدا الأمن الغذائي العالمي. وأشدد على أهمية ضمان الأمن والاستقرار وحرية الملاحة في البحر الأسود، وهو أمر حيوي للتيسير المستدام لصادرات الأغذية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي جميع الجهود، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، لتيسير صادرات أوكرانيا من الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية إلى البلدان الأكثر احتياجا، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. ونلاحظ الاستخدام المتزايد لممر البحر الأسود، الذي تديره السلطات الأوكرانية والذي مكن من تصدير 5 ملايين طن من المنتجات الزراعية منذ إنشائه في آب/أغسطس. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بتمديد مبادرة الحبوب من أوكرانيا في 25 نوفمبر، والتي ستسهم فيها المفوضية الأوروبية بتوفير 50 مليون يورو لإصلاح البنية التحتية للموانئ في أوكرانيا. كما نعمل على تعزيز قدرة ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا على تسهيل العبور والتصدير عبر الطرق البرية والبحرية إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي مكن من تصدير أكثر من 57 مليون طن من المنتجات الزراعية الأوكرانية حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم استجابته الطموحة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي.

في الختام، أشدد على أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم دعم مالي واقتصادي وإنساني وعسكري ودبلوماسي قوي لأوكرانيا وشعبها مهما كلف ذلك. وسنواصل بذل جهود التواصل الدبلوماسية المكثفة وتعاوننا مع أوكرانيا والبلدان الأخرى لضمان أوسع دعم دولي ممكن لإحلال سلام شامل وعادل ودائم ولتحقيق المبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة سلام أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة بافوتا – ديسلاندس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث، وهي إستونيا وليتوانيا وبلدي، لاتفيا.

أود أولا أن أشكر الرئاسة الإكوادورية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة. كما أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما اليوم.

تدين دول البلطيق مرة أخرى بشدة الحرب العدوانية الروسية من دون سابق استفزاز وغير المبررة ضد أوكرانيا وتدعو روسيا إلى سحب

جميع قواتها ومعداتها العسكرية فورا وبشكل كامل وغير مشروط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

إن الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، التي مكنت لها بيلاروس، تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتثير الانتهاكات التي ترتكبها روسيا عدم ثقة وشكوك بشأن مصداقية وفعالية الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد. وسيحاسب القادة الروس والعسكريون والجناة والمتواطئون على الجرائم المرتكبة في أوكرانيا وضدها. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى إنشاء محكمة دولية خاصة لضمان إقامة العدل. فلا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب على جرائم الحرب.

وستدخل الحرب قريبا عامها الثالث، جالبة الألم والمعاناة لشعب أوكرانيا. ومع تركيز الاهتمام العالمي بشكل متزايد على الأزمة في الشرق الأوسط، زادت روسيا من قصفها للمدنيين الأوكرانيين ومحاولاتها تدمير البنية التحتية المدنية. فقد شهدنا، في الأسابيع الأخيرة، هجمات واسعة النطاق على أوكرانيا وعاصمتها كييف. وفي غارة جوية استمرت ست ساعات في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت روسيا أكبر هجوم بطائرات مسيرة على كييف، باستخدام 75 طائرة شاهد مسيرة. وتسببت الطائرات المسيرة في أضرار جسيمة وإغلاق خطوط الكهرباء مع حلول فصل الشتاء. وللأسف، استخدمت روسيا تكتيكات مماثلة في العام الماضي. إننا ندين بشدة الأعمال الإجرامية الروسية في أوكرانيا بمهاجمتها المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وفي اليوم نفسه، احتفل العالم بالذكرى السنوية التسعين للمجاعة الكبرى، وكرمنا جميع ضحايا ذلك الجوع المصطنع. واليوم نشهد مرة أخرى روسيا ترتكب جرائم ضد الشعب الأوكراني باستخدام الغذاء سلاحا. فروسيا تقوم باستخدام الغذاء سلاحا من خلال قصف مواقع تخزين الحبوب الأوكرانية والبنية التحتية للطاقة وطرق التجارة، بالإضافة إلى تلويث الأراضي الزراعية في أوكرانيا وسرقة الحبوب الأوكرانية بشكل صارخ. إن للعدوان الروسي على أوكرانيا تأثير عالمي، ويؤثر نقص المنتجات الأوكرانية بشكل خاص على البلدان التي تواجه أصلا انعداما في الأمن الغذائي. ولذلك، يجب علينا أن ننفذ صيغة سلام أوكرانيا بغية تحقيق أهداف الأمن الغذائي بصورة مشتركة ومعالجة أزمة الغذاء العالمية.

وتؤكد دول البلطيق تضامنها مع أوكرانيا واستعدادها لدعمها سياسيا واقتصاديا وماليا وعسكريا مهما كلف الأمر. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا بحزم ضد هجوم روسيا على مبادئ وقواعد القانون الدولي. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم كل الدعم اللازم لأوكرانيا. إن حماية الميثاق والدفاع عن القانون الدولي أمر لا بد منه للحفاظ على النظام المتعدد الأطراف القائم على سيادة القانون. ولا مكان لأي نوع من منطق "القوة تصنع الحق" في القرن الحادي والعشرين.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/00.